منظمة العفو الدولية – بيان عام

28ماي\أيار 2020 MDE 28/2416/2020

الجزائر: فلتعلنوا نتائج التحقيق في ملابسات وفاة كمال الدين فخار

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه ينبغي على السلطات الجزائرية نشر نتائج تحقيقها في ظروف وفاة المدافع عن حقوق الإنسان والناشط الحقوقي كمال الدين فخار؛ وذلك بمناسبة حلول الذكرى السنوية الأولى لوفاته.

في 28 ماي/أيار 2019، توفي كمال الدين فخار، في مستشفى البليدة أثناء احتجازه بعد 50 يوما من الإضراب عن الطعام، احتجاجا على احتجازه بسبب تعليقات تنتقد السلطات على فيسبوك. وقد كان ناشطاً في الدفاع عن حقوق بني مزاب، وهو مجتمع أمازيغي في مدينة غرداية، واشتغل طبيباً، وتقلد منصب رئيس محلي للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان. وفي اليوم التالي لوفاته، أعلن وزير العدل الجزائري فتح تحقيق في ملابسات وفاته، ولكن منذ ذلك الحين، لم تنشر أي نتائج رسمية على الإطلاق.

وقالت منظمة العفو الدولية إن فخار ما كان ينبغي أن يُسجن أبداً في المقام الأول بسبب تعليقاته على فيسبوك، والتي مارس فيها حقه في حرية التعبير. وتثير وفاته العديد من التساؤلات إزاء مسؤولية الحكومة الجزائرية في هذا الحدث المفجع.

ففي 31 مارس/آذار 2019، اعتقل ضباط الأمن فخار، ومتهم آخر في القضية القانونية نفسها، وهو عوف الحاج براهيم، في غرداية بسبب منشورات نشراها على فيسبوك تعليقاً على قضية اثنين من بني مزاب متهمين بالقتل غير العمد، وحكم عليهما بالسجن عشر سنوات في 26 مارس/آذار. وبدأ بعد ذلك إضراباً عن الطعام احتجاجاً على سجنهما.

وقد اطلعت منظمة العفو الدولية على تعليقات الفيسبوك ذات الصلة، ووجدت أنه لا يوجد تحريض على العنف أو الدعوة إلى الكراهية، وبالتالي فإن التعليقات هي حق مكفول له في حرية التعبير. واتهم الرجلان القضاءَ ومسؤولي الدولة بالكذب والتمييز العنصري وتشجيع "الفتنة" (في إشارة إلى الصراع الداخلي في التسعينيات) وعدم استقلال القضاء. وذكر تقرير الشرطة أن أدلة التحقيق مع فخار تضمنت شريط فيديو اتهم فيه القضاء بالتبعية للسلطة التنفيذية والشرطة وإثارة القلاقل في غرداية.

وفي 2 أفريل/نيسان، مثل كل من كمال الدين فخار والحاج إبراهيم عوف أمام وكيل الجمهورية في المحكمة الابتدائية في غرداية. وأحالتهما المحكمة الابتدائية إلى قاضي التحقيق لجلسة استماع، وأمرت بحبسهما مؤقتاً على ذمة التحقيق بتهم من بينها "التحريض على الكراهية والتمييز" (المواد 1-295 من قانون العقوبات الجزائري)، و"التحريض على التجمهر المسلح" (المادة 2-100)، و"نشر أقوال الغرض منها التأثير على أحكام القضاة" ولا سيما السلطة القضائية (المواد 144،146 ،1-147). وتم سجنهما في سجن "شعبة النيشان".

وفي 26 مايو/أيار، كتب صلاح دبوز، أحد محامي فخار، على فيسبوك أن صحة فخار تدهورت بشكل خطير في الأيام الماضية. وذكر دبوز أن زوجة فخار قد زارته في مستشفى غرداية في وقت سابق من ذلك اليوم، وأن فخار كان فاقداً للوعي. وبعد يومين، في 28 ماي/أيار، أعلن دبوز وفاة فخار في أحد المستشفيات بمدينة البليدة.

وأخبر دبوز منظمة العفو الدولية أن عائلة فخار قدمت شكوى، في جوان/حزيران 2019، بحق العديد من مسؤولي غرداية، بمن فيهم الوالي وقاضي التحقيق ومدير المستشفى ومدير السجن. وبعد بضعة أيام، في 17 جوان/حزيران، رفض قاض في محكمة غرداية التحقيق في القضية. وقدمت الأسرة استئنافا ضد قرار القاضي أمام المحكمة العليا في 19 جوان/حزيران 2019، ولا تزال تنتظر قرارها.